الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

فرع علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني

(2021-2015)

إعداد الطالبتين:

- بن عويرة منـال
- بطاش السعدية

تحت إشراف الأستاذ:

سعودي عبد الصمد

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى: «لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ»

اللهم لك الحمد حتى ترضى وحين الرضا، ولك الحمد إذا رضيت، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، فأحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل.

إني وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا العمل لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم للأستاذ المشرف المحترم: سعودي عبد الصمد لتوجيهاته ونصائحه ومساعداته، وحسن معاملته لي فكان نعم المرشد والموجه.

كما يملي واجب الاعتراف بالفضل وشكر كل من قدم لي يد العون من أجل إكمال هذا العمل حتى يكون مفيدا ونافعا كل من ساهم معي من قريب وبعيد.

كما أبعث أكاليل الحب والشكر والعرفان إلى: "أساتذتنا الأفاضل بالقسم الاقتصاد النقدي والبنكي وأخص بالذكر سعودي عبد الصمد، رابح بلعباس، الحواس زواق، د. سليمان بناصر، وأيضا لا أنسى الذي ساعدني وله كل الفضل في كتابة المذكرة بختي هشام.

أدامهم الله ذخرا وعونا للجميع

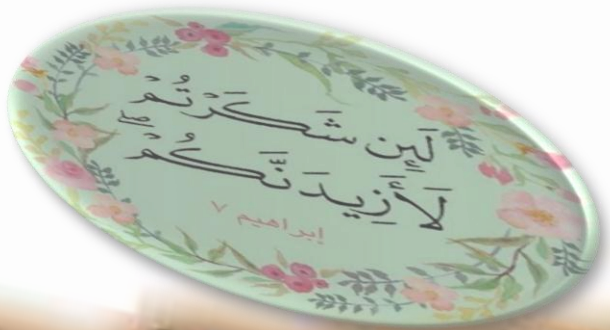

إهداء

بعد إحاطة التعب والأرق بقلم حبره أقف هذه الساعة لأقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفي فيه واضحا كنت أسعى في كل يوم لتحقيقه و الوصول له مهما كان صعبا وها أنا أقف أمامكم وبيدي شعلة علم وسأحرص كل الحرص عليها حتى لا تنطفئ .

أشكر الله أولا وأخيرا على أن وفقنا وساعدنا على ذلك .

أتقدم بالشكر إلى القلب الحنون من كانت بجانبي بكل المراحل التي مضت من تلذذت بالمعاناة وكانت شمعة تحترق لتنير دربي أمـــــي وهيبة الحبيبـــــــــة وإلى جدتي الغالية حورية

إلى من علمني أن أقف وأجد الألف ميل بخطوة إلى يدي اليمنى إلى من علمني الصعود وعيناه تراقبني والدي الغالي الربيـــع وجدي العزيز عمر .

والغوالـــــي أخي عبد الرؤوف وأختي التي لا أنسى فضلها ساعدتني وكانت بجانبي دلال

خالي الغالي رشيد وخالتي سليمة وابنة خالتي رملة وصديقتي السعدية .

لمن أمسك بيدي وعلمني حرفا حرفا سأهدي نجاحي اليوم إلى من كانوا سندا لـــي ، إلى أساتذتي وكل طلاب فرع الاقتصاد النقدي والبنكي .

أشكركم بكل ما تحمله كلمة الشكر من معنى وأهدي لكم كل عمري يا أجمل ما مضى به

أشكركـــــــم ينطقها قلبي لكنها تخونني الكلمات وعبارات الشكر لن أنساكم أبدا

منـــــــــال

إهـــداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا بعفوك

إلى ملاكي في الحياة. .إلى من كانت هدفا لنجاحي . . . إلى معنى الحب والحنان والتضحية والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى والدتي الحبيبة "بن الطيب الخامسة" أطال الله في عمرها .

إلى الذي لم يبخل عليا بالدعاء حفظه الله ورعاه وأطال الله في عمره الوالد الكريم "عيسى "

إلى من دعمني في مشواري الدراسي أخي وأختي : ريم وقويدر حفظهما الله

إلى رمز البراءة خليل، جنة، كنزة، محمد

إلى خالي الذي أعتبره سندا لي بن طيب العربي

إلى الغوالي اللواتي لم تنجبهن أمي :

منال، أحلام، بشرى، عبير، نادية، فلة

إلى عائلة بطاش وبن الطيب صغيرها وكبيرها

إلى أستاذي الفاضل الدكتور "سليمان بن ناصر"

إلى من تمنى إلى النجاح وساندني من بعيد أو قريب

أهدي هذا العمل المتواضع

السعدية

فهـــــرس المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	أ– د
الفصل الأول: إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني (2015-2021)	
المبحث الأول: ماهية قانون المالية	06
المطلب الأول: تعريف وخصائص قانون المالية	07
المطلب الثاني: أهمية قانون المالية مكوناته وتأثيراته	09
المطلب الثالث: أنواع قانون المالية وكيفية التحضير والتصويت عليها وتنفيذها	13
المبحث الثاني: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي	18
المطلب الأول: مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي وأهدافه	18
المطلب الثاني: أنواع سياسة الدعم الاجتماعي	21
المطلب الثالث: الأثار المترتبة على سياسة الدعم الاجتماعي والحلول المناسبة لها	24
المبحث الثالث: ماهية العجز الموازني	27
المطلب الأول: مفهوم العجز الموازني وأسبابه	28
المطلب الثاني: أنواع العجز الموازني	31
المطلب الثالث: معالجة العجز الموازني	33
خلاصة الجزء النظري	36
الفصل الثاني: –الجانب التطبيقي–	
تمهيد	38
المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لقوانين المالية في الجزائر 2015-2021	38
المطلب الأول: السعر المرجعي للنفط	38
المطلب الثانـــي: معدل سعر الصرف.	40
المطلب الثالث: احتياطات النقد الأجنبي.	42
المطلب الرابع: معدل النمو الاقتصادي والتضخم.	45

المبحث الثاني: الموازنة العامة في الجزائر 2021/2015	48
المطلب الأول: الإيرادات العامة في الجزائر 2015-2021	48
المطلب الثاني: النفقات العامة في الجزائر 2015-2021.	52
المطلب الثالث: رصيد الموازنة العامة 2015-2021	55
المبحث الثالث: سياسة الدعم الاجتماعي.	59
المطلب الأول: التحويلات الاجتماعية.	59
المطلب الثاني: تمويل وتطبيق السياسات الاجتماعية	61
خلاصة	62
خاتمـــــــة	64
قائمـــــة المراجع	69
الملاحق	73

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
(2-1)	سعر بترول صحاري بلند والسعر المرجعي للفترة (2015-2020)	39
(2-2)	سعر الدينار الرسمي والتقديري أمام الدولار الأمريكي للفترة(2015-2020)	41
(2-3)	نسبة تغطية الاحتياطات من العملة الصعبة للواردات في الجزائر للفترة (2015-2020)	44
(2-4)	الفرق بين المستهدف والمحقق لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر (2015-2020)	46
(2-5)	يوضح الإيرادات العادية والغير العادية (2015-2021)	50
(2-6)	يوضح توزيع النفقات التسيير والتجهيز للفترة (2015-2021)	53
(2-7)	يوضح رصيد العجز الموازنة العامة للفترة (2015-2021)	55
(2-8)	التحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات ضمن قوانين المالية في الجزائر للفترة (2015-2021)	60

ثانيا: الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
(1-1)	أشكال الدعم الحكومي المطبقة	23
(1-2)	سعر بترول صحاري بلند والسعر المرجعي للفترة (2015-2020)	39
(2-2)	سعر الدينار الرسمي والتقديري أمام الدولار الأمريكي للفترة(2015-2020)	41
(3-2)	نسبة تغطية الاحتياطات من العملة الصعبة للواردات في الجزائر للفترة (2015-2020)	44
(4-2)	الفرق بين المستهدف والمحقق لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر (2015-2020)	46
(5-2)	يوضح تطور الإيرادات (2015-2021)	51
(6-2)	يوضح تطور توزيع النفقات (2015-2021)	54
(7-2)	يوضح نتائج رصيد العجز الموازنة العامة (2015-2021)	55
(8-2)	القطاعات التي تستفيد من الدعم الاجتماعي في الجزائر	59
(9-2)	يوضح نسبة التحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات ضمن قوانين المالية في الجزائر للفترة (2015-2020)	60

مقدمة

مقدمـة عـامة:

تقتصر الميزانية العامة الدولة على تبيان الايرادات، النفقات النهائية للدولة وهي تعتبر جزء من قانون المالية وقانون ليس كالقوانين الأخرى لأنه لا يتضمن عقوبات أو جزاءات مترتبة و إنما إجراءات تنظيمية موضوعة من طرف الدولة حيث تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات كما أصبح تمويل عجز الميزانية من المشاكل العويصة التي تحتاج إلى تكثيف الجهود للوصول إلى الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي حيث تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكلة العجز في الميزانية العامة حيث تعني تجاوز النفقات العامة الايرادات العامة تعد هذه مشكلة على المستوى العالمي، واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية ذات الأثار المباشرة المتعددة على الاقتصاد القومي ولهذا السبب ازداد الاهتمام بها على الرغم من المحاولات المتعددة لتقليص دور الإنفاق الحكومي، تعاني الميزانية العامة في الجزائر عجزا متفاوت ومستمرا فقد باشرت الجزائر في معالجته من خلال العديد من السياسات ومنها سياسة الدعم الاجتماعي التي تؤخذ بنظر الاعتبار وتسترشد برؤى صندوق النقد الدولي في المعالجة دون تطبيقها حرفيا وإخضاعها لعين النقد والتمحيص لتخطي التأثيرات الاجتماعية السليمة المرافقة لها من هذا المنطق تتجلى أهمية البحث من خلال دراسة قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني.

إشكالـــــية الدراسة:

على ضوء ماسبق، يعتبر قانون المالية مرحلة من مراحل نشاط الدولة وطبيعة الإجراءات التي اتخذت لإخراج القانون إلى حيز التنفيذ، وتحديد رؤى وسياسات وسبل لمعالجة العجز في الموازنة العامة، ولذلك فإن الإشكالية المطروحة:

- كيف يتم إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني؟

وفي هذا الصدد وبغية تحليل الإشكالية العامة وتشخيص مراميها والإحاطة بجوانبها بدقة وعمق يمكن أن تتفرع عنها الأسئلة التالية:

1-ماهو الإطار المفاهيمي لقانون المالية؟

2-مامفهوم سياسة الدعم الاجتماعي؟

3-ماهية العجز الموازنة العامة؟

فرضيات الدراسة:

بغية تقديم إجابات مؤقتة تتدرج في إطار الإشكالية وأسئلتها الفرعية ستوجب عليها صياغة مجموعة من الفرضيات الاحتمالية محلا للإثبات أو النفي كمنطق لمناقشة موضوع البحث تتلخص في التالي:

1-يعتبر الإطار المفاهيمي لقانون المالية كمرجع لتحديد الأهداف.

2-يعتبر سياسة الدعم الاجتماعي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية.

3-عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات.

أهداف الدراســـــة:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى توضيح مجموعة من الأهداف تتمثل في إعطاء مفهوم واسع لقانون المالية مع تسليط الضوء على سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني وأهميته بالنسبة للدولة.

دوافـــــع وأسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب دفعتنا لإختيار الموضوع وهي:
- موضوع جديد ولم يسبق دراسته.
- واقعية الموضوع أكثر من جانبه النظري.
- محاولة إضافة مرجع جديد إلى المكتبة.
- المرحلة الحساسة التي يمر بها قانون المالية في الجزائر.

أهميـــــة الدراســـــــة:

درسنا هذا الموضوع لأهميته البالغة وخاصة في هذا الوقت الحرج الذي تعاني منه الدولة الجزائرية فقانون المالية لا يمكن للإيرادات أن تحصل أو النفقات أن تصرف وكذلك لأهميته في تحديد الفرق بين الإيرادات أو النفقات، كما يقوم بوضع التقييم وتحديد التوقعات وكذا التراخيص لكل العمليات المالية المرتبطة بمداخيل ونفقات الدولة لكل سنة.

منهجية الدراســــــــة:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة مثل هذه المواضيع حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري لملائمته في سرد الحقائق ووصفها أما المنهج التحليلي فقد تم اعتماده في الجانب التطبيقي لشرح وتفسير وتحليل النتائج.

صعوبات الدراســـــة:

عند إعداد هذه الدراسة تم الاصطدام ببعض الصعوبات:

- قلة المراجع وعدم سهولة جمع المعلومات.
- نقص الإحصائيات الرسمية وصعوبة الحصول عليها.

هيكلـــــــة البحث:

ينقسم بحثنا إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي حيث قسمنا كل فصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب:

- الفصل الأول: إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني.
- الفصل الثاني: إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني في الجزائر (2015-2021).

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني (2015-2021)

- **المبحث الأول: ماهـية قانون المالية.**
  - **المطلب الأول: تعريف وخصائص قانون المالية.**
  - **المطلب الثاني: أهمية قانون المالية مكوناته وتأثيراته.**
  - **المطلب الثالث: أنواع قانون المالية وكيفية التحضير والتصويت عليها وتنفيذها.**
- **المبحث الثاني: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي.**
  - **المطلب الأول: مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي وأهدافه.**
  - **المطلب الثاني: أنواع سياسة الدعم الاجتماعي.**
  - **المطلب الثالث: الآثار المترتبة على سياسة الدعم الحكومي والحلول المناسبة لها.**
- **المبحث الثالث: ماهية العجز الموازني.**
  - **المطلب الأول: مفهوم العجز الموازني وأسبابه.**
  - **المطلب الثاني: أنواع العجز الموازني.**
  - **المطلب الثالث: معالجة العجز الموازني.**
- **خلاصـــة.**

المبحث الأول: ماهيــة قانون المالية.

تعتبر عملية توضيح مفهوم قوانين المالية من المسائل الهامة التي توقفت على فترة معينة أو مرحلة من مراحل نشاط الدولة وطبيعة الإجراءات التي اتخذت لإخراج القانون إلى حيز التنفيذ ويستهدف من وراء تنفيذ قانون المالية ضمان وتطبيق المشروعية إلا أن قوانين المالية لها خصائص مرت بها وأيضا أنواع ولها مكونات تقوم عليها.

وهذا المبحث مقسم إلى ثلاث مطالب التالية:

- **المطلب الأول:** تعريف وخصائص قانون المالية.
- **المطلب الثاني:** أهمية قانون المالية مكوناته وتأثيراته.
- **المطلب الثالث:** أنواع قانون المالية وكيفية التحضير والتصويت عليها وتنفيذها.

المطلب الأول: تعريف وخصائص قانون المالية.

تقوم الدولة بممارسة وظائفها المختلفة والمتنوعة في مجالات عديدة لمواجهة الحاجات العمومية ولأجل ذلك تحتاج لإعداد قانون المالية للقيام بهذه الوظائف.

1- تعريف قانون المالية:

لا يوجد تعريف متفق عليه بين جميع الدارسين والباحثين اتجاه هذا المصطلح ولكن هناك العديد من التقارير نذكر منها:

- قانون المالية عبارة عن رخصة تعطى من البرلمان إلى الحكومة لاستعمال الأموال العمومية فالميزانية اذن تتضمن هذه الرخصة في الأخير يمكن القول أن الميزانية هي مايحتوي عليه قانون المالية من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة ويسمى قانون المالية بالفعل الشرطي أو بالفعل الترخيص بمعنى أنه لا يمكن للحكومة استعمالها للمال العمومي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات إلا بعد حصولها على الرخصة من طرف البرلمان أي مرتبطة بحصولها على ذلك.[1]
- قانون المالية يعد عملا تشريعيا من الناحية الشكلية فقط لصدوره من السلطة التشريعية وفق الإجراءات والشكل الذي تصدر فيه القوانين.[2]

[1] – دنيدني يحي، المالية العمومية، ط2، دار الخلدونية، الجزائر، ص53.

[2] – نصت المادة 98 من دستور 1996 على "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد قانون المالية والتصويت عليه.

- حسب المادة الأولى من قانون 84-17 تحدد قانون المالية في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها.[1]

2- خصائص قانون المالية:

باعتبار قانون المالية أداة لتنفيذ الحكومة، فيكون له بذلك جملة من الخصائص مستمدة من خصائص الميزانية العامة تجعله نص قانوني متميز:

أ- قانون المالية عملية سياسية:

حيث يعتبر عملية تشريعية فحسب، وإنما يعبر عن النظام المالي للدولة وبالتالي سياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبار ترجمة رقمية ومالية لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى بلوغها.[2]

ب- قانون المالية عملية ترخيصية (خاصية الإجازة):

باعتبار الوجه القانوني للميزانية العامة، بحيث لا يمكن تنفيذها من طرف الحكومة إلا إذا رخص لها البرلمان ذلك عن طريق قانون المالية، باعتباره مجالا أصيلا من المجالات المحددة والممنوحة دستوريا إلى السلطة التشريعية.

[1] – المادة 1 من قانون 84-17.

[2] – بلمصطفاوي عمر، قانون المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام الجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد1،2021.

جـ- قانون المالية عملية سنوية ضرورية:

يوضع قانون المالية لسنة واحدة حسب المادة 03 من قانون 17/84 لكن يمكن أن تطرأ على هذا المبدأ استثناءات قد تحدث كأن يجعل قانون المالية يمتد للأكثر من سنة وعندها قانون المالية القادم يكون أقل من سنة.[1]

د- خاصية التقدير:

هو عملية تقدير لأنه يتضمن تقديرات فيما يخص النفقات وبالتالي تقديرات الموارد لتغطية هذه النفقات ويتجسد فيما يلي:

أ- تقرير سنوي للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصل عليها وآفاق المستقبل.

ب- ملاحقات تفسيرية تبين خاصية مايلي:

التقسيمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب لا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات الجديدة.

المطلب الثاني: أهمية قانون المالية مكوناته وتأثيراته.

1- أهمية قانون المالية:

هو السبيل الوحيد الذي تستطيع الدولة من خلاله التصرف في الأموال الحكومية فأي برنامج لا يطبق إلا من خلال هذا القانون المالي السياسي فكل مؤسسة تستعد لتنفيذ برنامج حكومي معين ومحدد فهي تحدد الحاجات العامة التي يجب تلبيتها لتؤدي الدور المعمول بها في هذا البرنامج السياسي المتكامل.

[1] – المادة 3 من قانون 84-17.

- بدون هذا القانون المالي لا يمكن للإيرادات أن تحصل أو النفقات أن تصرف.
- يقوم بوضع التقييم وتحديد التوقعات وكذا التراخيص لكل العمليات المالية المرتبطة بمداخيل ونفقات الدولة لكل سنة مالية.
- إن الإيرادات أو النفقات المسجلة في الميزانية يمكن أن تحقق عجز أو فائض فهنا قانون المالية هو الذي يحدد هذا الأخير الناتج عن الفرق بين الإيرادات أو النفقات.
- هو وسيلة مراقبة، حيث تقوم السلطة التشريعية بمراقبة السلطة التنفيذية وذلك بتسجيل الأرقام الفعلية التي حصلت بالنسبة للنفقات والإيرادات.

2- مكونات قانون المالية:

- الإيرادات العامة:

هي تقسم إلى قسمين رئيسين هما الإيرادات الداخلية وتشمل الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي يتم جنيها من المواطن مقابل الخدمات العامة المختلفة وتعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام [1]، وكذا الإيرادات الخارجية وتتمثل في الدعم الخارجي الذي يكون أكبر لدى الدول النامية.

[1] – محمود حسين الوادي، المبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، ص 48.

- **النفقات العامة:**

هي عبارة عن النفقات الجارية والتي تشمل الإنفاق اليومي على القطاعات المختلفة والنفقات الرأسمالية، وتشمل أوجه الاستثمار المختلفة كما تنقسم مصادر قانون المالية إلى مصدرين رئيسيين يتمثلان في صورة مباشرة في المصادر الضريبية والمصادر الدستورية فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة كما أنه يقوم على جملة من الركائز والأسس التي تتمثل في أساس التوازن.[1]

3- تأثيرات قانون المالية:

أ- التأثيرات الاقتصادية:

تعتبر الوضعية الاقتصادية هي المؤشر الحقيقي على قوانين المالية حيث يظهر ذلك في الدول النامية التي تتميز بضعف النشاط الاقتصادي والمالي وهذا مما يدفعها إلى الاهتمام بالسياسات الجبائية على المنتوجات المستوردة على سبيل المثال لدينا حالة الجزائر لتخفيض أسعار البطاطا أقر القانون لتشجيع الإنتاج الفلاحي وذلك بإعفاء إستيراد البذور الموجهة للفلاحة من أي رسوم جمركية وذلك لمدة 03 سنوات ابتداءا من سنة 2008 غير أنه ورغم ذلك تبقى المخاوف من استمرار ارتفاع البطاطا في ظل مخاوف الفلاحين من إنتاجها اثر الخسائر الكبيرة التي تكبدوها، بسبب تضررها من الأمطار الغزيرة.

[1] – الحسين دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، ط1، دار حميثرا، جمهورية مصر العربية، ص62.

كما تؤثر الوضعية الاقتصادية على الأموال العامة (التي هي مجموع الثروة الوطنية المقتطعة من ضرائب ورسوم) وتدفقاتها حيث كان الاقتصاد مزدهر فكانت التدفقات المالية كبيرة وعليه يستلزم إيجاد قوانين مالية تراقب تدفقات وسيرورة هذه الأموال.

ب- التأثير السياسي:

- عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى نفقات غير ضرورية مثل (نفقات الحروب) وبالتالي تطبق القوانين على جمع الإيرادات فرض الضرائب والرسوم ولا تطبق على قوانين النفقات العمومية.
- إذا كان العامل السياسي يلعب دورا كبيرا في إثراء الأمة المالية أو إفقارها فهنا قانون المالية هي الأخرى لها تأثيرات بالغة الأهمية على الحياة السياسية كونها عبارة عن أحكام وموارد تسير التدفقات المالية الدولية.
- السبب الرئيسي في قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 هو إجحاف الملك الفرنسي في الضرائب وحصرها في المجالات الشخصية.[1]

[1] – https://www.startimes.com

المطلب الثالث: أنواع قانون المالية وكيفية التحضير والتصويت عليها وتنفيذها.

1- أنواع قانون المالية:[1]

أ- **قانون المالية السنوي:**هو قانون يقر ويرخص لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال يتكون قانون المالية السنوي من جزئين:

- **الأول:** يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية المالية الداخلية والخارجية التي أقرها المخطط السنوي للتنمية.
- **الثاني:** يتضمن المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة (تسيير-تجهيز) والمبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال.

ب- **قانون المالية التكميلي:**هو قانون يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق ايرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة.

جـ- **قانون المالية المعدل:** هو تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي تم تعديلها في إطار الحالات الطارئة.

[1] – المادة 2 من قانون 84-17.

د- قانون ضبط الميزانية: هو الوثيقة التي تثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند اقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية، والهدف منه ضبط النتائج المالية لكل سنة (فائض أو عجز) ويعتبر أداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على مايلي:

- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إرادة ونفقات الميزانية العامة للدولة.
- نتائج تسيير عمليات الخزينة.
- يجب أن يكون قانون ضبط الميزانية مرفقا بمايلي:

- تقرير تفصيلي يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.
- جدول تنفيذ الإعتمادات المصوت عليها.

وبمقتضى قانون ضبط الميزانية تعود للخزينة نتائج السنة المثبتة.

2- كيفية تحضير قوانين المالية والتصويت عليها وتنفيذها:

الباب الخامس من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية:[1]

أ- **التحضير:** الفصل الأول الباب الخامس من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية.

- تختلف طرق إعداد قانون المالية من دولة على أخرى لكن جرت التقاليد في معظمها إلى إسناد التحضير إلى السلطة التنفيذية للأسباب التالية:
  - مسؤوليتها في سير المرافق العامة بالإضافة لجبايتها للإيرادات العامة.
  - مسؤوليتها في تنفيذ قانون المالية.
  - هي أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد الوطني.
  - قانون المالية يمثل البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة.
  - لو أسند التحضير إلى السلطة التشريعية فإنها لا تحرص على تدابير المال بقدر ما تحرص على إرضاء الناخبين.
  - يمكن للسلطة السياسية أن تتدخل في صياغة قانون المالية ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

- **مساهمة رئيس الجمهورية:** وذلك لترأسه مجلس الوزراء وباعتباره القاضي الأول للبلاد.

[1] – قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

- **مساهمة رئيس الحكومة:** نظرا لتوليه ضبط برنامج الحكومة وعرضه على مجلس الوزراء.

تمر مرحلة التحضير بخطوتين أساسيتين:

- إجراءات تقدير الميزانية العامة (تقدير النفقات والإيرادات العامة).
- إعداد الخطوط الرئيسة للميزانية العامة أي مختلف العناوين التي يتم إعدادها من طرف المديرية العامة للميزانية.

ب- التصويت (الاعتماد): الفصل الثاني من الباب الخامس من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية.

إن اعتماد قانون المالية أمر اختصت به السلطة التشريعية وهو حقها الذي اكتسبته عبر التطور التاريخي ويخضع التصويت لإجراءات دستورية، ويقصد بالاعتماد المصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالإيرادات والنفقات العامة للسنة المقبلة والموافقة عليها.

تكون الميزانية العامة للدولة موضع تصويت اجمالي وفضلا عن ذلك يصوت إجماليا على مايلي:

- نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية.
- نفقات المخطط السنوي ذات الطابع النهائي الموزعة حسب كل قطاع.
- رخص تمويل الاستثمارات المخططة الموزعة حسب كل قطاع.

- ايرادات ونفقات كل ميزانية ملحقة.
- الحد الأقصى للنفقات المرخص بها حسب الشروط المحددة بموجب هذا القانون بالنسبة لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة للخزينة.

تخول الفقرة 12 من المادة 122 من الدستور "للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة".

كما نص القانون رقم 84-17 خاصة المادة 70 منه على التصويت على قانون المالية.[1]

[1] – المادة 70 من القانون 84-17.

المبحث الثاني: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي.

إن سياسة الدعم التي تنتهجها الدول ورغم المزايا التي تقدمها للمواطنين إلا أنها مرهقة للميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني بصفة عامة نظرا لتفشي ظاهرة التهريب واستفادة غير مستحقي الدعم من مواطنين وأجانب لذلك من خلال هذا المفهوم تطرقنا إلى أنواع الدعم الاجتماعي وآثاره والأهداف المتعلقة به.

- **المطلب الأول:** مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي وأهدافه.
- **المطلب الثاني:** أنواع سياسة الدعم الاجتماعي.
- **المطلب الثالث:** الآثار المترتبة على سياسة الدعم الحكومي والحلول المناسبة لها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي وأهدافه.

يمثل الدعم الحكومي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية لذلك يجب التطرق للإصلاح بشكل تدريجي وتركيز الدعم على قطاعات منتجة أخرى.

1- مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي:

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الباحثين إلا أننا إرتأينا أن نتطرق لعدة تعاريف منها:

- إن مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي قد يختلف باختلاف الأهداف المرجوة من الدعم فقد يكون الدعم ضريبي أي بشكل تخفيضات ضريبية محدودة أو قد

يكون دعم التوريد والذي يشمل على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق، وكذلك يعرف بالدعم النقدي الذي يشمل مساعدة تقدمها الحكومة من دون مقابل.

- **التعريف الأول لسياسة الدعم الاجتماعي:** الدعم الحكومي هو مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، ويمثل الدعم الحكومي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية[1].
- **التعريف الثاني:** أي مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي ويقدم دي موروكالامي تعريفا أكثر تحديدا للدعم بأنه، أي تدابير تبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال دعم المباشر أو غير مباشر[2].

[1] – ربيع ضيفة، سعودي سارة، انعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005–2018،مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، 2020، ص 4.

[2] – البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، الأغواط، ديسمبر 2019، العدد2، ص61.

2- أهداف سياسة الدعم الاجتماعي (الحكومي):

مايدعو الحكومات لاتباع سياسة الدعم هو:

- حماية الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق دعم منتجات وخدمات المعيشة اليومية كالغذاء والدواء والنقل والصحة.
- تهدف أيضا لدعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي أقل من الأسعار العالمية.
- قد تدعم الحكومة الصناعة الوطنية لمساعدتها في منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- يهدف الدعم الحكومي إلى التصدي إلى خلل آني في قطاع انتاجي تعرض لهزة فجائية في حين ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع انتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار وإبقائها في متناول المستهلك والمنتج على حد سواء.
- أحيانا يكون دافع الدعم الحكومي سياسي، ففي حال وقوع أزمة سياسية لإشاعة جو من الطمأنينة وتصريف حالة الإحتقان القائمة وهو ما يعتبر بعض الاقتصاديين "شراء للسلم الاجتماعي".
- الدعم الحكومي ليس هدفا لذاته وإنما هو آلية لحفض التوازنات الإجتماعية كمدخل أولي إلى تقليص الفوارق في الدخل بما يمكن الانتعاش الاقتصادي

الشامل وتقارب مستويات الدخل لدى أغلب الفئات الاجتماعية المتوسطة وقليلة الدخل.[1]

المطلب الثاني: أنواع سياسة الدعم الاجتماعي.[2]

للدعم الحكومي عدة أنواع نذكر منها: الدعم المباشر / الدعم الصريح / الدعم غير مباشر / الدعم الضمني / الدعم العيني / الدعم النقدي.

1-الدعم الحكومي الصريح (المباشر) Subvention explicite

ويقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة أين تندرج نفقات هذا البلد كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة، وتكون لها تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات دعم أسعار الغذاء، الإسكان، أسعار الفائدة المنخفضة، دعم أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، وكذلك تعميم التعليم المجاني، دعم فئات المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف.

2-الدعم الحكومي الضمني (غير مباشر): Subvention implicite

والذي يمثل إرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة لكنها تساهم في زيادة العجز بها وتشمل هذه الإعانات على الدعم الجبائي، والدعم الذي له علاقة بالعقار، ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود مثل البنزين بمختلف أنواعه والمازوت الذي تحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية.

3-الدعم العيني: ويكون هذا الدعم عند تدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات، التي غالبا ما تكون ضرورية وأساسية لحياة الأفراد، مما يؤدي في

[1] – ربيع ضيفة، سعودي سارة، مرجع سابق، ص5.

[2] – البشير عمارة، مرجع سابق، ص62.

النهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي لهم مثل الدعم الغذائي كدعم أسعار الخبز والحليب.

4-الدعم النقدي: فهو إعطاء دخول نقدية مباشرة للمستفيدين المستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة.

الشكل (1-1): أشكال الدعم الحكومي المطبقة

المطلب الثالث: الأثار المترتبة على سياسة الدعم الاجتماعي والحلول المناسبة لها.

1- الآثار المترتبة على سياسة الدعم الاجتماعي (الحكومي):

من بين هذه الآثار نذكر مايلي:

- يتسبب الدعم الحكومي على النحو المشار إليه من تحميل الموازنة العامة للدولة بمبالغ مالية كبيرة توجه إلى الدعم وذلك على حساب الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية.
- تحقيق عجز في موازنة الدولة يزداد سنويا بزيادة المبالغ المخصصة للدعم، الأمر الذي يحول دون تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب مع رفع مستوى المعيشة.
- زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسبب عجز الموازنة والاقتراض الداخلي والخارجي.
- يتسبب الدعم أيضا في سوء استخدام السلع والخدمات المدعمة والإسراف في استهلاكها كالمياه والكهرباء والخبز لانخفاض أسعارها .. وقد تلاحظ مثلا أن الخبز المدعوم يذهب إلى مزارع تربية الماشية والدواجن.

- ثبت أن الدعم يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء فالبنزين والكهرباء مثلا يحصل عليها القادرون بأسعار منخفضة رغم قدرتهم الشرائية المرتفعة، كما أن أصحاب المصانع الكبيرة يتمتعون بما يسمى "دعم المحروقات" الأمر الذي يترتب عليه إنفاق أموال الدعم في غير الأغراض المخصصة له، ولتدارك ذلك يلزم جهد كبير لتحديد الذين يستحقون الدعم بالفعل وتنقية القوائم من غير المستحقين وفقا لشروط المقررة و منحهم بطاقات الكترونية يستخدمونها عند شراء السلع المدعمة وقد نجحت كل من البرازيل والهند في ذلك، إلا أن يقف عقبة في هذا الصدد في بعض الدول عدم توفر قواعد بيانات دقيقة يتم على أساسها تحديد المستحقين وفقا لمستويات الدخول.
- يضاف إلى ماتقدم أن منظومة الدعم أدت إلى تفشي الفساد، من خلال ظهور فئة عمدت إلى التلاعب في المقررات المدعمة وقوائم المستحقين والاتجار فيها وتخزينها وبيعها في الأسواق بأسعار مرتفعة، وقد حققت هذه الفئة ثروات طائلة من أموال الدولة المخصصة لدعم الطبقات الفقيرة.

2- الحلول المناسبة لها:

- ضرورة ترشيد الدعم عن طريق تنقية القوائم من غير المستحقين بحيث يقتصر منحه على الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

- الرقابة على مراحل عمل المنظومة كلها منعا من تسرب الدعم مع تشديد العقوبات على المخالفين للتعليمات المنظمة لها.
- التأكد على أن الدعم الحكومي يجب أن يكون مرحلة انتقالية يتم خلالها رفع الدعم تدريجيا بما يتناسب مع التحسن في مستوى الأجور من خلال سياسة إصلاح اقتصادي شامل توفر شبكة ضمان اجتماعي لحماية الفئات الفقيرة مع تحميل الفئات القادرة ضرائب تناسب مستوى دخولهم.
- الاهتمام بتوفير بنية أساسية ملائمة لجذب الاستثمارات مع تطوير التشريعات لمنح حوافز الاستثمار للانتاج الصناعي والزراعي لتنشيط الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل وزيادة الدخول بما يمكن من إلغاء الدعم الحكومي على السلع والخدمات وعلاج التشوهات في الاقتصادات النامية.[1]

[1] – طيبي حمزة ونوي نور الدين، انعكاسات عجز الميزانية العامة على الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) في الجزائر للفترة (2009–2018) ملتقى الجلفة حول سياسة المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2019، ص ص 5،6.

المبحث الثالث: ماهية العجز الموازني.

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية، لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، بالإضافة إلى كونها من أهم الموضوعات التي اشتد الجدل حولها في السنوات الأخيرة لا سيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم، وما يصاحب ذلك من زيادة في الدين العام للحكومات ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة على الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه اتفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، إلا أن عجز الموازني له عدة أسباب وأيضا أنواع وتطرقنا أيضا إلى معالجة العجز الموازني.

وهذا المبحث مقسم إلى ثلاث مطالب التالية:

- **المطلب الأول:** مفهوم العجز الموازني وأسبابه.
- **المطلب الثاني:** أنواع العجز الموازني.
- **المطلب الثالث:** معالجة العجز الموازني.

المطلب الأول: مفهوم العجز الموازني وأسبابه.

توجد عدة عوامل وأسباب قد تكون اقتصادية، اجتماعية أو سياسية.

1-مفهوم العجز الموازني:

- **العجز الموازني: Budgt Dificit:** وتحدث عندما يكون حجم النفقات العامة يفوق الإيرادات العامة وعادة تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي لسد العجز في الموازنة وتمثل هذه الحالة معظم الاقتصاديات النامية[1].
- **عجز الموازني:** يرى المفكر العربي الراحل رمزي زكي أن عجز الموازنة هو التباين الشديد الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو الإيرادات العامة.

ويكون رمزي زكي قد ركز على نمو النفقات في مواجهة الإيرادات أما التعريف المبسط للعجز فهو "نقص الإيرادات العامة في مواجهة النفقات العامة"[2].

- عجز الموازني = بمعناه المطلق هي زيادة الإنفاق على الإيرادات.[3]

التعريف الشامل للعجز الموازني:

عجز الموازني هو تلك الوضعية التي يكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة والجزء المغطى من النفقات العامة يمول بالاقتراض و بالإصدار النقدي.

---

[1] – د، نزار العيسي، ابراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، مكتبة الحامد للنشر والتزيع، ط1، 2006، عمان، ص 301.

[2] – د، علي كنعان، الاقتصاد المالي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2008-2009، ص ص 317، 318.

[3] – ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص 218.

2- أسباب العجز الموازني:

أسباب العجز الموازني: يحدث العجز الموازني نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها في:

- زيادة الإنفاق العام (الحكومي).
- تراجع الإيرادات العامة.

- **مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام:** [1]

نجد منها عدة أسباب:

- ✓ الأخذ بنظرية العجز المنظم وهذه النظرية تعبير عن أفكار ليندال **LINDAL** – كينز– **KEYNS**– ميردال – **MYRDAL** والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة الكساد، بحيث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي وذلك لكون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع والخدمات فضلا عن وجود مواد طبيعية مهيأة للاستغلال وعوامل الإنتاج وآلات عاطلة نتيجة إنخفاض الطلب.
- ✓ زيادة حجم الدولة الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق في ظل ثبات معدل النمو الاقتصادي [2].
- ✓ إنخفاض قيمة العملة وتدهورها خاصة في بلدان ذات الاستيراد المكثف.

[1] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 8–2017، ص ص 205–206.

[2] – مرجع سابق ذكره – المالية العامة – ص 219.

- ✓ زيادة حجم الإنفاق الحكومي لأغراض عسكرية وسياسية والاجتماعية.[1]

- **مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية:** تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث حيث يمكن أن نلحظ منها مايلي:

- ✓ ضعف الجهد الضريبي، الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعفا في الدول النامية.
- ✓ ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية.
- ✓ كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.
- ✓ اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.[2]

[1] – توبين علي، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015، العدد 13.

[2] – محمد ابراهيم عبداللاوي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أنواع العجز الموازني.

- أنواع العجز الموازني:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من أنواع العجز الموازني أهمها:

أ- **العجز الجاري:** ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تموله بالإقتراض ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد المتراكمة من سنوات سابقة.

وهنالك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق الاستثماري، في حين تعكس الإيرادات العادية.

ب- **العجز الأساسي:** يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

إذن: **العجز الأساسي** = العجز الجاري – الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا

جـ - **العجز التشغيلي:** يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي أثار التضخم حيث يطالب الدائنون في

العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة، ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري)، مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح أثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

د- العجز الشامل: يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية حكومات الولايات والمشروعات المملوكة للدولة، ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموعة العجز المتعلقة بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات قطاع العام [1].

هـ- العجز الهيكلي: ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الضرفية والمؤقتة للانحرافات والمتغيرات الإقتصادية (إيرادات و النفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات للتغلب عليه.

العجز الأساسي = العجز الجاري – الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا

[1] – حمري محمد، معالجة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1993–2016) ، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018–2017، ص ص، 30، 31.

المطلب الثالث: معالجة العجز الموازني.

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة وكيفية مواجهتها بإيجاد الطرق المثلى لتمويله والتعامل، وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب التوجيهات الإقتصادية الحالية لمعالجة مشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة، فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية، وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتمويل عجزها.

تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح والتنمية الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي وخصائصه، تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الابقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى اتباع أحد السياسات التمويلية التالية:

1- سياسة التمويل الداخلي لتغطية عجز الموازنة العامة:[1]

تلجأ الدولة النامية إلى الإقراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات خزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة،

[1] – قسمية مصطفى، أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، 2016–2017، ص ص 24، 25.

غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الأثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

كما تلجأ الدولة في تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، وهذه السياسة تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا، ويترتب عليها ارتفاع الأسعار وآثار سلبية على الاقتصاد، إضافة إلى أنه يمكن تطوير الهيكل الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية باستخدام الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومكافحة التهرب الضريبي.

2- ترشيد النفقات العامة:

هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

3- سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة:

سواء باستخدام آليات المنظمات الدولية لصندوق النقد الدولي (مثل حقوق السحب)، أو بالتأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض (قروض حكومية رسمية، قروض من المنظمات الرسمية والبنوك التجارية)، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول

التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية، وبدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه.

وهو ما يحقق هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي ستحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

خلاصة الجزء النظري:

مهما تعددت التعاريف والمفاهيم فهي تتفق في مجملها على أن قانون المالية تقرير سنوي للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المتحصل عليها وآفاق المستقبل وأيضا هو عملية تقدير لأنه يتضمن تقديرات فيما يخص النفقات وبالتالي تقديرات الموارد لتغطية هذه النفقات كما أن سياسة الدعم الاجتماعي لها دور وأهمية كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وذلك من خلال توسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات وتوزيع الثروة وتقليص التفاوت ودعم استقرار الأسعار ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية، كما تطرقنا لعجز الموازنة العامة هي ذلك العجز الذي تقع فيه ميزانية الدولة من جراء تقصير الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة ولا تستقيم إلا متى تساوى المجموع العام للإيرادات مع القيمة الإجمالية للنفقات المرصودة في بنودها.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

إعداد قانون المالية في الجزائر 2015-2021

- **المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لقوانين المالية في الجزائر (2015-2020).**
  - **المطلب الأول:** السعر المرجعي للنفط.
  - **المطلب الثاني:** معدل سعر الصرف.
  - **المطلب الثالث:** احتياطات النقد الأجنبي.
  - **المطلب الرابع:** معدل النمو الاقتصادي والتضخم.
- **المبحث الثاني: الموازنة العامة في الجزائر 2015-2021.**
  - **المطلب الأول:** الإيرادات العامة في الجزائر 2015-2021.
  - **المطلب الثاني:** النفقات العامة في الجزائر 2015-2021
  - **المطلب الثالث:**رصيد الموازنة العامة 2015-2021 .
- **المبحث الثالث: سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر.**
  - **المطلب الأول:** التحويلات الاجتماعية.
  - **المطلب الثاني:** تمويل وتطبيق السياسات الاجتماعية.
- **خلاصـــة الفصل.**

تمهيد:

تعتمد أي دولة كانت على مؤشراتها التي تعتمد عليها من خلال الزيادة في الإيرادات وإنقاذ الميزانية من خطر العجز المحقق وعليه نتطرق لهذا الموضوع للتوضيح أكثر.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لقوانين المالية في الجزائر2015-2020[1]

المطلب الأول: السعر المرجعي للنفط.

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر وذو أهمية استراتيجية باعتباره مصدر رئيسيا للطاقة، كما أن أسعاره يتم تحديدها في البورصات العالمية من خلال آلية الطلب والعرض والعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والمناخية والموارد البديلة، لذلك تتعرض أسعاره للعديد من الصدمات والارتفاعات مما يشكل خطر على اقتصاديات الدول التي تعتمد عليه بشكل كبير تصديرا واستيرادا، في الجزائر يعتبر النفط المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بأكثر من 90% وهو كذلك المصدر الأول للجباية في الجزائر حيث وصلت عائدات الجباية البترولية في الجزائر إلى 68% من الإيرادات الكلية للموازنة العامة.

[1] – سعودي عبد الصمد، التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الأغواط، ديسمبر 2020.

يعتمد معدو الميزانية كتقدير للجباية البترولية وضع سعر مرجعي يكون أقل من متوسط السعر المتوقع للسنة القادمة على أن يوجه الفائض إلى صندوق ضبط الإيرادات مع الأخذ بعين الاعتبار كمية المحروقات المتوقع تصديرها.

جدول(2-1): سعر بترول صحاري بلند والسعر المرجعي للفترة (2015-2020) بالدولار

السنوات	2016-2015	2019-2017	2020
السعر المرجعي	37	50	45
سعر السوق	45-140	54-72	22-45

المصدر: بنك الجزائر، وزارة المالية (2015-2017-2020)

الشكل (2-1): سعر البترول صحاري بلندر السعر المرجعي للفترة (2015-2020)

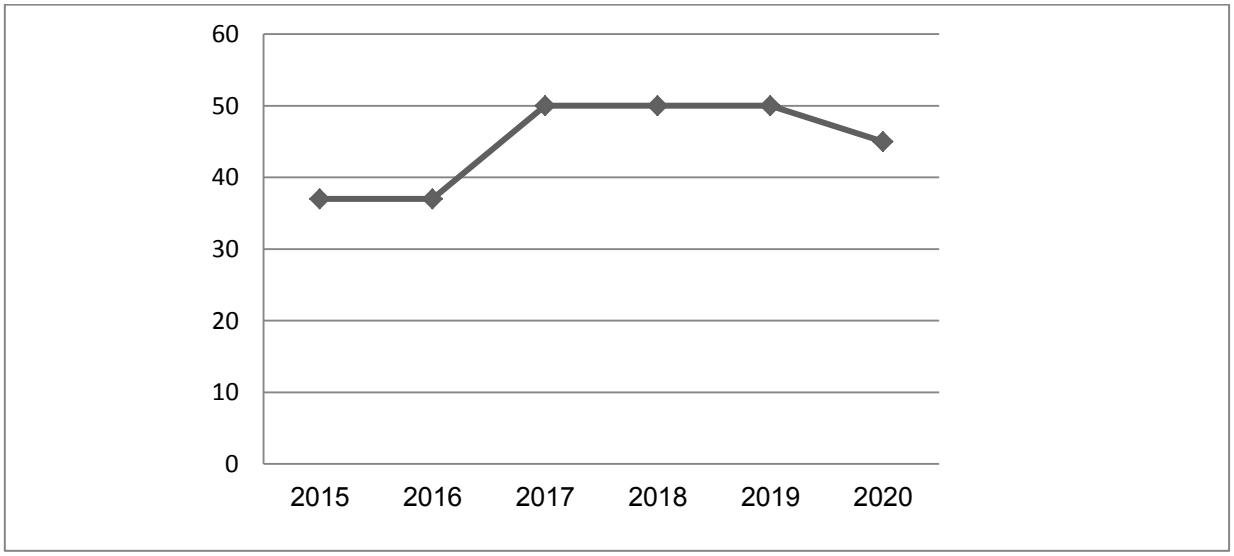

المصدر: بنك الجزائر، وزارة المالـــــية

انتقل السعر المرجعي من 37 دولار سنة 2015 بسبب الصدمة النفطية والانخفاض الكبير لصندوق ضبط الموارد تم رفع السعر إلى 50 دولار أما في قانون المالية التكميلي 2020 تم تخفيضه إلى 30 دولار بسبب انخفاض النفط في السوق الدولية إلى أقل من 20 دولار كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي بـ 30% مع استمرار جائحة كورونا والحجر المنزلي الذي تم تطبيقه في أغلب دول العالم.

المطلب الثانـــي: معدل سعر الصرف.

يُعتبر سعر الصرف حلقة الربط في العلاقات الاقتصادية الدولية، باعتباره يُمثل أهم العناصر الرئيسية في توجيه المعاملات الخارجية للبلدان، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأيّ بلد داخليًا وخارجيًا، كما أنّ استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، وقُدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يُمكن أن يتعرض لها أيّ اقتصاد وتبرز أهمية تخفيض سعر الصرف من خلال مُساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مُستوى من النُّمو الاقتصادي المقبول، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات، والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

في الجزائر مع كل قانون مالية جديد يجب تحديد سعر الصرف الدينار مقابل الدولار للعديد من الاعتبارات أما أن القانون يضم الميزانية العامة التي تحتوي على الجباية البترولية التي يتم فرضها على عوائد النفط المباع بالدولار الأمريكي، كما تلجأ الحكومة إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار لزيادة عوائد الجباية البترولية و تقليص عجز الموازنة.

جدول (2-2): سعر الدينار الرسمي والتقديري أمام الدولار الأمريكي للفترة (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الدينار التقديري/1$	79	98	108	115	118	123
سعر الدينار الرسمي /1$	100.4	109.4	111	116.6	119.4	124.4

المصدر: وزارة المالية، الجريدة الرسمية (2015-2016-2017-2018-2019-2020)

الشكل (2-2): سعر الدينار الرسمي والتقديري أمام الدولار الأمريكي للفترة (2015-2020)

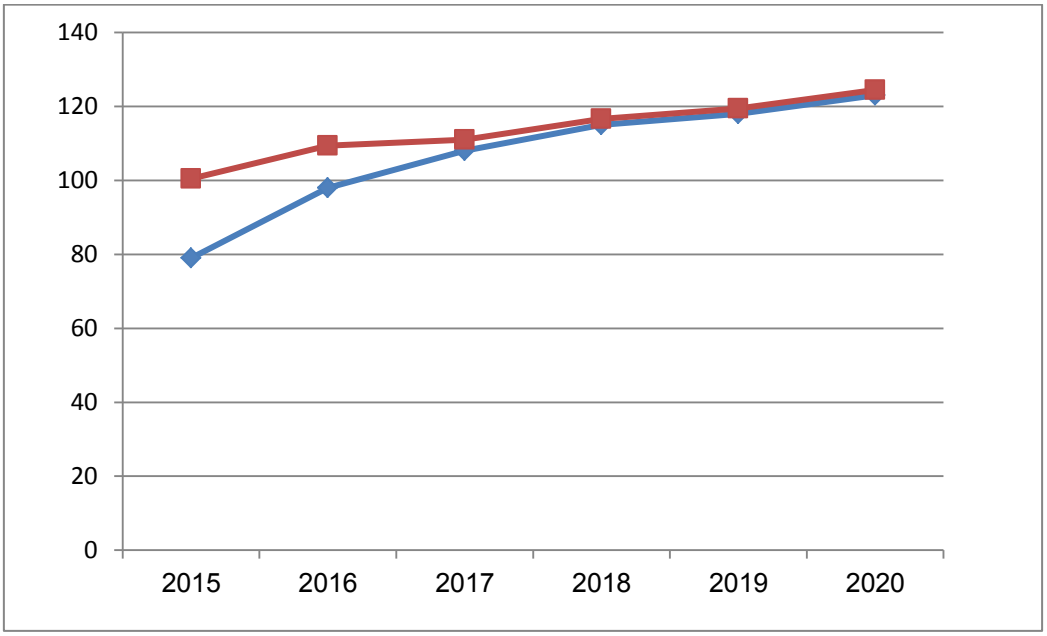

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا التقارب الكبير بين سعر الصرف الرسمي المدار من بنك الجزائر وسعر الصرف المقترح في قوانين المالية للفترة (2015-2020) عدا سنة 2015 نلاحظ أن الفرق وصل 20 دج لأن الصدمة النفطية كانت حديثة لذلك في السنوات اللاحقة حاول المشرع المالي وضع سعر صرف مقارب لزيادة حصيلة الجباية البترولية لتقليص العجز الموازني.[1]

[1] - التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020).

المطلب الثالث: احتياطات النقد الأجنبي.

عرفت الجزائر في العقدين الأخيرين ارتفاعا ملحوظا في احتياطاتها من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار البترول، مما جعل السلطات المالية تفكر في كيفية إدارة وتوظيف هذه الاحتياطات وتعظيم المنفعة والحفاظ على قيمتها الحقيقية من التراجع والاستنزاف في ظل تقلبات أسعار الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية اعتبار أن أغلب هيكل الاحتياطات مشكل من الدولار الأمريكي.

دائما يتم تحديد حجم احتياطي النقد الأجنبي التقريبي في نهاية سنة قانون المالية كمؤشر على التوازن الخارجي مع تقديم حجم الصادرات والواردات المتوقع، كما يتم من خلاله معرفة مدى تغطية الاحتياطات النقدية للواردات.

1- **تعريف الاحتياطي النقدي الأجنبي:** حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي فإن الاحتياطات الدولية لأي بلد تشير إلى " الأصول الخاردية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات صلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية، وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي، (صندوق النقد الدولي، 2013 ص 3).

يقصد بالاحتياطات النقد الدولية، تلك الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، أو لضبط حجم التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة الوطنية أو لتلبية أغراض أخرى (KESTER 201, p15).

2- أهمية احتياطات النقد الأجنبي في الاقتصاد: إن امتلاك احتياطي نقدي له العديد من المزايا للاقتصاد:

- **نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (RI-M):** تعد كمؤشر على كفاية حجم الاحتياطات في العملات الأجنبية، بسبب أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات، ويرى أنصار هذه الصيغة أن اللجوء إلى استخدام الاحتياطات في أحوال الطوارئ يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة.

ويعتقد أنصار هذا المؤشر أن نسبة تدور حول 30% من قيمة الواردات سنويا أو تغطية حجم الاحتياطات مدة ثلاثة أشهر من الواردات تعد مستوى ملائما للاحتياطات، أما في الدول النامية المدينة ربما تتطلب زيادة هذا إلى 4 أو 5 أشهر.

جدول (2-3): نسبة تغطية الاحتياطات من العملة الصعبة للواردات في الجزائر للفترة (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	(1)2020	(2)2020
حجم الاحتياطي مليار$	144.67	114.4	97.61	80.22	62	51.6	44.2
الواردات مليار$	51.75	47.10	46.07	46.20	41.93	38.6	36
عددRIM الأشهر	33.54	29.14	25.42	20.83	17.74	16.04	14.73

المصدر: وزارة المالية، الجريدة الرسمية

الشكل (2-3): نسبة تغطية الاحتياطات من العملة الصعبة للواردات في الجزائر للفترة (2015-2020)

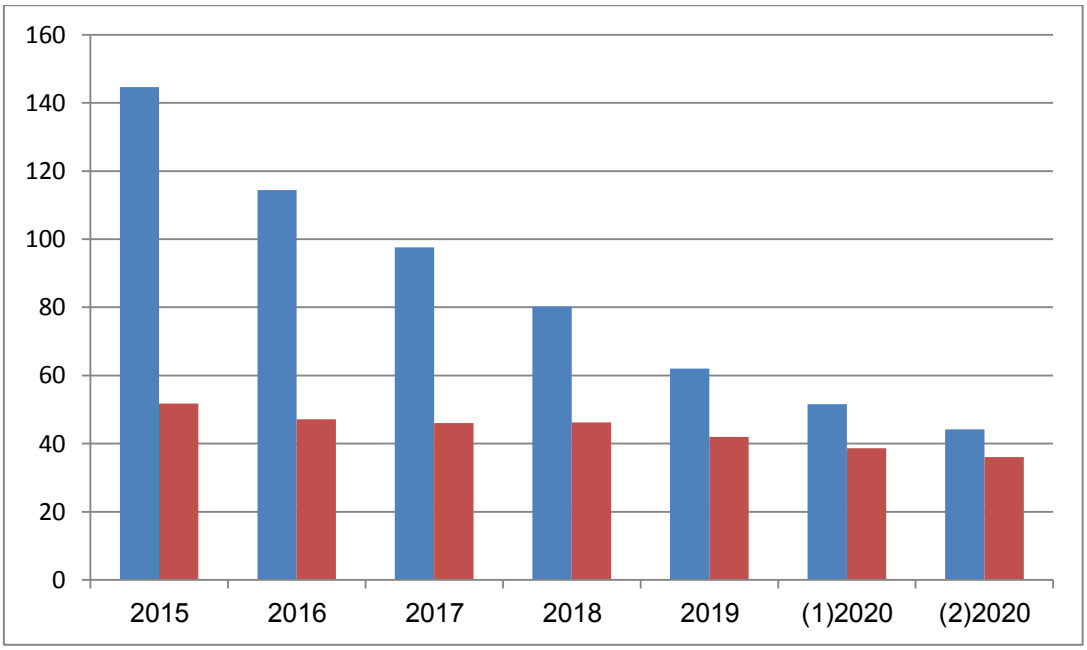

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

- **نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل:** يتم هنا مقارنة الاحتياطات بحجم الديون الخارجية خصوصا على المدى القصير، هذه المقارنة مفيدة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطورات السلبية التي تحدث على مستوى الأسواق المالية

الدولية، لأنه عادة سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصيرة الأجل أكبر من الاحتياطات فهذا ينبئ بوجود خطر فعلي وأكيد على الاقتصاد المعني، لأنه عادة ما تتعلق الديون الخارجية قصيرة الأجل بالتعاملات التي يحتاج إليها الاقتصاد و لا يمكن ايقافها أو الحد منها إلا نادرا ، مثل تلك المتصلة بالائتمان التجاري والخاص بالواردات من السلعة والخدمات.

- **دعم العملة المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية:** تستخدم الدول احتياطاتها من العملة الأجنبية، للحفاظ على قيمة عملاتها المحلية بسعر ثابت ومستقر أمام العملات الأجنبية الأخرى، وأهمها الدولار الأمريكي، سواء كان نظام الصرف عائما أو ثابتا، كما يعد الاحتياطي المرتفع عامل جذب الاستثمارات الأجنبية لما يمنحه من أمان للمستثمرين.

المطلب الرابع: معدل النمو الاقتصادي والتضخم.

في كل قانون مالية جديدة يتم استهداف معدل نمو اقتصادي يتلاءم مع حجم الإنفاق الموجود في قانون المالية، إذ يعد معدل النمو الاقتصادي الوطني ويدل على فعالية الإنفاق العام، أما بالنسبة للضخم فهو المقصود بمعدل الطلب الكلي ومن ثم الانتاج والنمو، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر أن معدل التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين1-3%.

جدول (2-4):الفرق بين المستهدف والمحقق لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر(2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	(1)2020	(2)2020
النمو المستهدف %	3.42	4.6	3.9	4	2.6	1.8	2.6
النمو المحقق %	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8	-	-
التضخم المستهدف %	3	4	4	5.5	4.5	4.08	3
التضخم المحقق %	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	-	-

المصدر: وزارة المالية، الجريدة الرسمية (2015-2016-2017-2018-2019-2020)

الشكل (2-4):الفرق بين المستهدف والمحقق لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر(2015-2020)

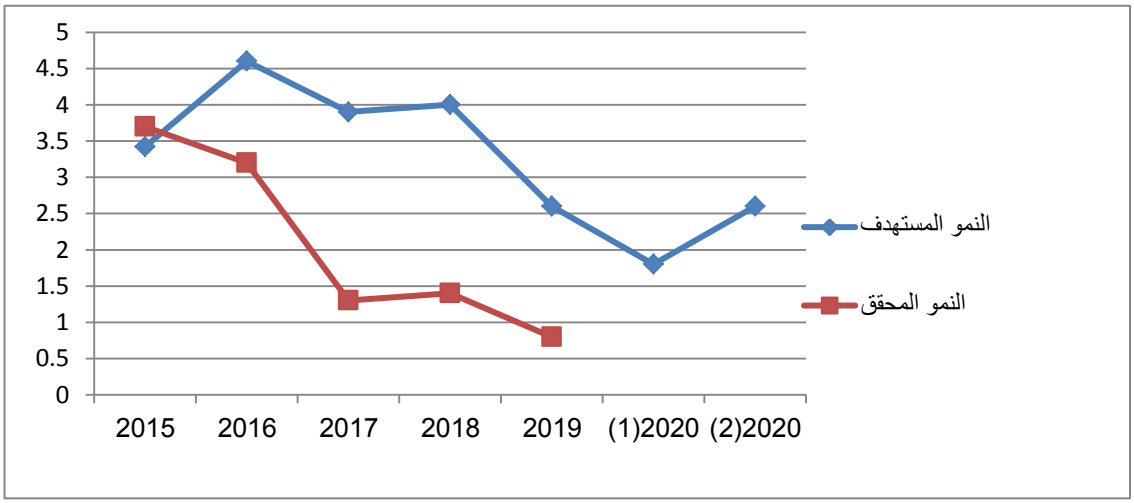

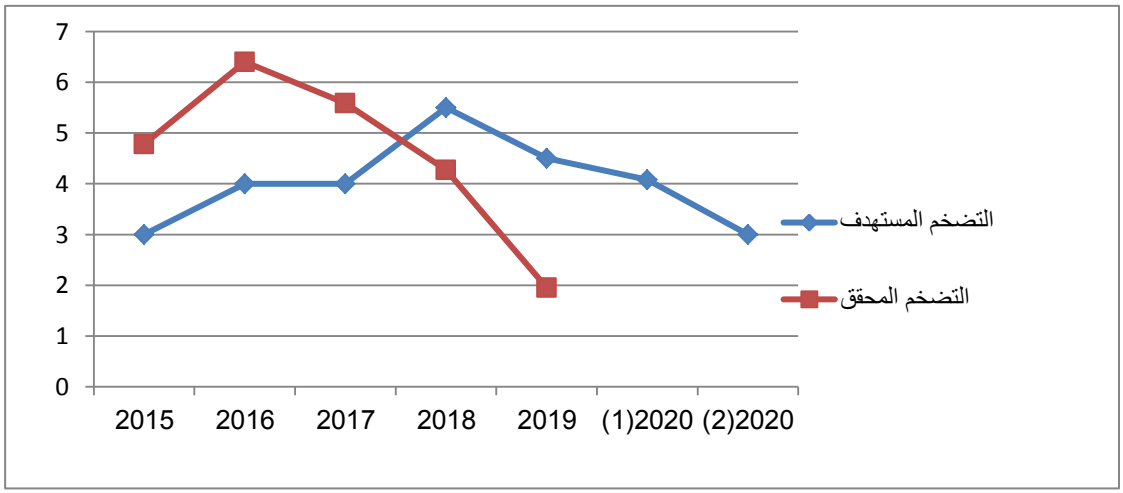

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

يعتمد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على الإنفاق العام كمحرك فعال من خلال ميزانية التسيير والتجهيز ضمن قانون المالية بالإضافة إلى برامج النمو الاقتصادي التي يتم تطبيقها، تبقى معدلات النمو المحققة ضعيفة إذا تم مقارنتها بما تم انفاقه ويعود ذلك إلى توجه أغلب المبالغ الاتفاقية للاستيراد وبالتالي عدم خلق قيمة مضافة حقيقية خلال فترة الدراسة كانت معدلات النمو ضعيفة جدا لم تتجاوز 3.7% خاصة بعد الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد العاملي نهاية 2014 بالنسبة لسنوات الأخيرة كانت معدلات النمو صفرية، أما بالنسبة للسنة الحالية 2020 يتوقع أن يكون هناك إنكماش اقتصادي بمعدل 2.6%.

على أن تكون أقل من معدلات النمو الاقتصادي لكي لا تأثر على القدرة الشرائية للمواطنين، لكن لتراجع قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

أما إذا قمنا بمقارنة معدلات النمو المتوقعة في قوانين المالية والمحققة فعليا نجد فجوة التوقعات كبيرة وهذا يعود لضعف الاستشراف لدى صناع قانون المالية بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والتغيرات الكبيرة على مستوى وزارة المالية.

المبحث الثاني: الموازنة العامة في الجزائر 2021/2015.

المطلب الأول: الإيرادات العامة في الجزائر 2015-2021.

تمثل الإيرادات العنصر الرئيسي الذي يعكس قوة أو هشاشة الاقتصاد، لذلك فإن تصنيفها وفق النمط الذي يعكس الصورة الفعلية للاقتصاد يحتل مكانة هامة ضمن أدلة الحسابات القومية لمختلف الدول، ويتم تصنيف الإيرادات في مختلف الدول بحسب مصادرها التي قد تكون ضريبية أو مداخيل ممتلكات الدولة أو انتاج الاقتصادية أو الخدمية.

1-تعريف الإيرادات العامة في الجزائر:

هي مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[1]

2- أنواع الإيرادات العامة في الجزائر:

يوجد فئتان من الإيرادات مختلفتان التي يحدث لها ظهور في بيان الدخل وتضم تلك الإيرادات غير التشغيلية والإيرادات التشغيلية وهما:

- **الإيرادات التشغيلية:**

[1] – المادة 11 من قانون 84-17.

تتكون تلك الإيرادات من العمليات التجارية الرئيسية لدى الشركة وهي المنطقة التي تقوم الشركة بكسب فيها أغلب دخلها وشكل الإيرادات التشغيلية يختلف تبعا لطبيعة العمل أو الصناعة ومن الأمثلة على إيرادات التشغيب.

- **المبيعات:** حيث تقوم عملية البيع بالإشارة إلى تبادل البضاعة بالنقل ومثال على ذلك بائع تجزئة الملابس يقوم بعمل الدخل من خلال بيع للعملاء مثل مبيعات للبضائع أو المبيعات.
- **الإيجارات:** صاحب العمل يقوم باكتساب دخل للإيجار يكون مقابل أن يقوم المستأجر بالإقامة في المباني أن تشغل الأراضي الخاصة به وفي الغالب يطلب من المستأجرين عمل توقيع على عقد للايجار لتوضيح شروط الإيجار.
- **الخدمات الإستشارية:** أو ما تسمى بالخدمات المهنية تقوم بالإشارة الدخل الذي ينتج عن تقديم الخدمة إلى العملاء ومثال على ذلك عند قيام المكاتب الخاصة بالمحاماة بتسجيل الإيرادات الخاصة بالخدمات المهنية عندما يحدث تقديم بعض الخدمات القانونية لدى العملاء.

- **الإيرادات غير التشغيلية:**

هذا النوع من الإيرادات يتم استمداده من الأنشطة التي لاترتبط بالعمليات التجارية الرئيسية لدى شركة ما وفي العادي تكون تلك المعاملات الغير متوقعة والغير متكررة ومن الأمثلة على الإيرادات غير التشغيلية:

- **إيرادات الفوائد:** يعد أكثر أنواع الإيرادات غير التشغيلية انتشارا حيث يتم فيه كسب أغلب الشركات لقيمة صغيرة من الفائدة من حسابات الشركة سواء كان حسابات جارية وحسابات التوفير ولا تحتوي إيرادات الفوائد أي فوائد على الحسابات المصرفية فقط بل تحتوي على فوائد مستحقة من الحسابات الخاصة بالفيض أو العقود الأخرى.
- **بيع أصل أو معدات:** ويقوم ذلك بالإشارة إلى العائدات المتلقاة التي يتم بيعها مرة لمعدات أو أصل لم تكون الشركة تحتاج إليه.

جدول (2-5): يوضح الإيرادات العادية الغير العادية (2015-2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات العادية	2.961.710	3.064.880	3.435.394	3.938.047	3.793.438	40089398	3408951
الإيرادات غير العادية	1782940	1682550	2200180	2776288	2714469	2200325	1919231
المجموع	4684650	4747430	5635514	6714205	6507907	6289723	53284182

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة للجريدة الرسمية.

الشكل (2-5): يوضح تطور الإيرادات من 2015-2021

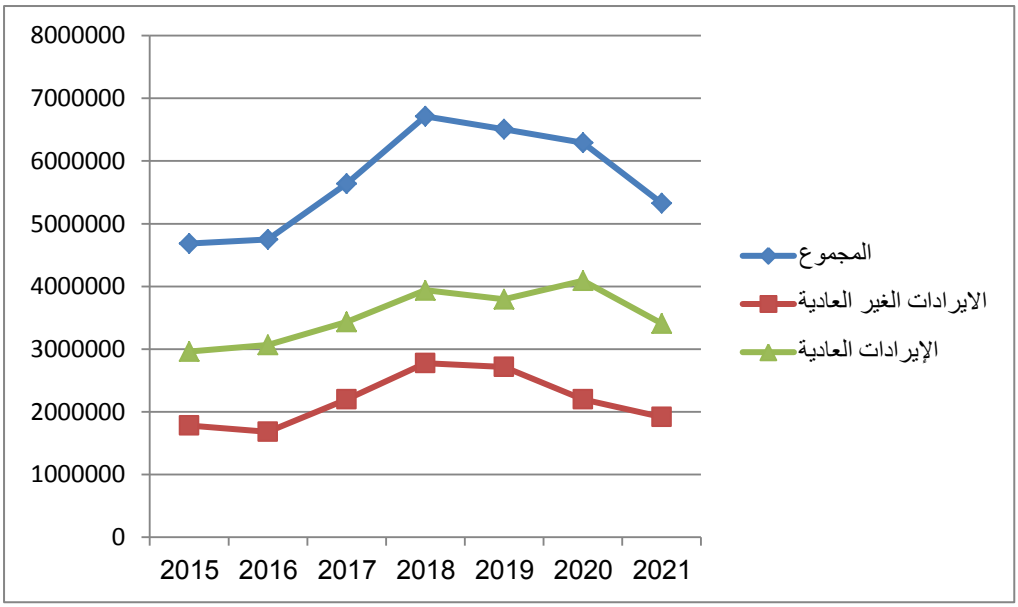

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات في سنة (2015) قليلة جدا وذلك بسبب الأزمة النفطية، أيضا نلاحظ تراجع الإيرادات من النقد الأجنبية بسبب الصدمات النفطية المتعاقبة أما في سنوات (2016 إلى 2019) نلاحظ أن الإيرادات في حالة متزايدة إلى مستقرة نسبيا من (2019-2021) العجز التاريخي وذلك بسبب عجز الميزانية الدولة والتبعية المفرطة لعائدات النفط وأيضا لاستعمال الخاطئ لوسائل الإيرادات التي سببت وبشكل كبير في أزمات اقتصادية لا يمكن الخروج منها بسهولة وأيضا نلاحظ التراجع الكبير في سنة (2021) بسبب ضغط جائحة كورونا لذلك لا بد من التخطيط الجيد لاستعمال الإيرادات في تمويل العجز الموازني.[1]

[1] -التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020).

المطلب الثاني: النفقات العامة في الجزائر 2015-2021.

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتاصدية وترجع اهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية.

أولا: تقسيم النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومات والجماعات المحلية) عرفت النفقات العامة بأشكالها تطورا ملحوظا في الجزائر وهذا لتبعيتها للإيرادات النفطية، وتتكون النفقات العامة من بندين رئيسيين هما:

1-نفقات التسيير:

هي كل النفقات الخاصة بتغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة [1].

أو هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وتنال الحصة الأكبر عادة وأهم ما تشمله:

- **نفقات الأشخاص:** مثل الأجور والمرتبات للقطاع العام، المنح والعلاوات.
- **نفقات ذوي الحقوق:** مثل المجاهدين وغيرها.

[1] – المادة 5 من قانون 21/90.

- **نفقات الوسائل العامة:** وتشمل نفقات المصالح العامة الحكومية وتجهيزاتها كالوزارات.
- **تحويلات تجارية:** وتشمل على القسم الأكبر من نفقات التسيير وتتألف غالبا من خدمات الإدارات العمومية.

2-نفقات التجهيز:

هي كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص وبرامج وتنفذ باعتمادات الدفع[1].

وهي أيضا تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويسمى أيضا الانفاق الاستثماري، وهو المكون الأساسي الثاني للنفقات العامة.

جدول (2-6): يوضح توزيع النفقات التسيير والتجهيز (2015-2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التسيير	4572278	4807332	4591849	4584462	4954476	4893295	5314506
نفقات التجهيز	3885784	3176843	2281373	4043316	3602681	2929673	2798524
المجموع	8858062	7984180	6883214	8627778	8557157	7823112	8113030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة للجريدة الرسمية.

[1] – المادة 6 من قانون 21/90.

الشكل (2-6): يوضح تطور توزيع النفقات من 2015-2021

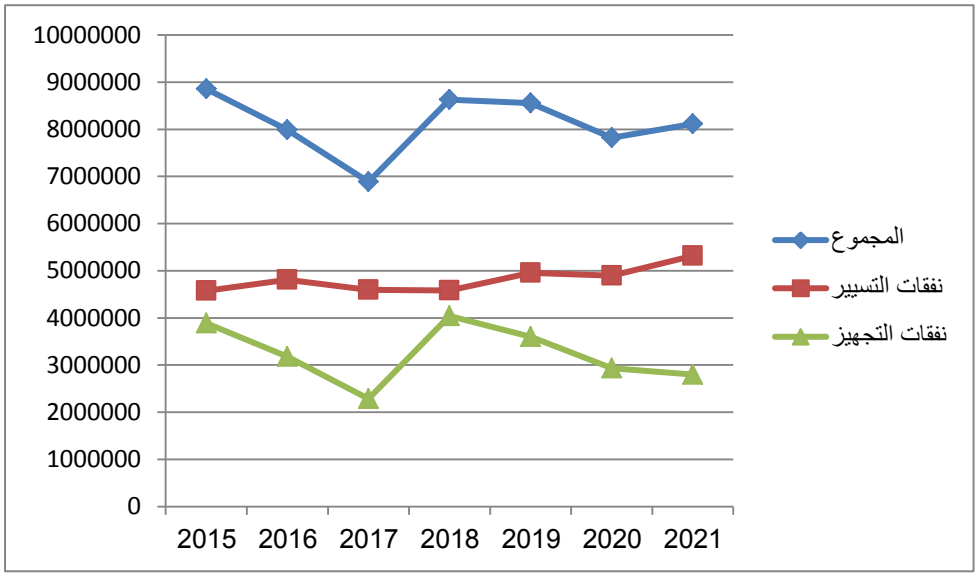

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير والتجهيز في سنة (2015) مرتفع نسبيا تدهور قيمة النقود وتوسع المشاريع العامة من (2016 -2017) نلاحظ في حالة انخفاظ وذلك بسبب تجميد الكثير من المشاريع وانخفاظ نفقات التجهيز من طرف الحكومة في سنة (2018-2019) ارتفاع طفيف وذلك لارتفاع نفقات التسيير وتزايد السكان والتوسع الجغرافي (2020-2021) لا يزال في الارتفاع من خلال نفقات التسيير وذلك بسبب المنافسة الاقتصادية وزيادة حجم الإعانات، النفقات العسكرية، وزيادة الموارد المالية لذلك وجب على الدولة انتهاج سياسة توسعية سواء في جانب نفقات التسيير أو التجهيز.[1]

[1] التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020).

المطلب الثالث: رصيد الموازنة العامة 2015-2021.

هو عبارة عن عجز في الميزانية إذا كان الرصيد سالب للميزانية العامة للدولة والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات، ويكون فائض الميزانية إذا كان الرصيد موجب أي تزيد الإيرادات على النفقات فتقوم الحكومة إما بترحيل هذا الفائض إلى ميزانية السنة القادمة أو تحوله إلى ادخار.

جدول (2-7): يوضح رصيد العجز الموازنة العامة (2015-2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الايرادات	4684050	4747430	5635514	6718265	6507907	6289723	5328182
النفقات	8858062	7984180	6883214	8627738	8557157	7823712	8113030
الرصيد	4173412-	3236750-	1247700-	1913513-	2049250-	1533389-	2784848-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة للجريدة الرسمية.

الشكل (2-7): يوضح نتائج رصيد العجز الموازنة العامة (2015-2021)

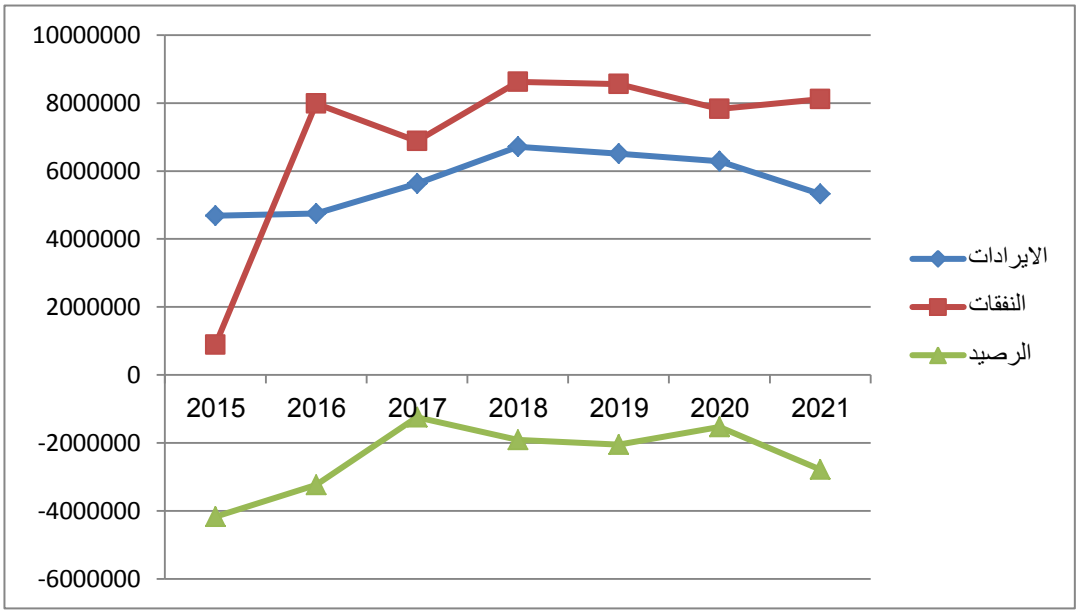

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد العجز الموازنة في سنة (2015) ارتفع العجز بشكل مدهش وذلك لتأثر المالية العامة من الانخفاض في أسعار النفط من(2015-2016) حيث ينعكس أثر الصدمة الخارجية على المالية العامة التي تعتمد على الضريبة البترولية في اتساع عجز الميزانية أما في (2017-2018) وذلك بسبب انهيار أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات الصادرات النفطية ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات (2017) والذي كان ينقذ الحكومة أما في سنة (2019-2020-2021) فنلاحظ استمرار في انخفاض العجز الموازني أيضا انخفاض شديد في الرصيد الاجمالي للخزينة العمومية وتآكل موارد صندوق ضبط الإجراءات وضعف مداخيل الضريبة البترولية وعدم وجود مصدر مالي بديل[1].

التمويل غير التقليدي:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتمويل غير التقليدي بحسب وجهات التي ينظر منها إليه، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية، غير أنها اشتركت في العناصر الأساسية له والتي تمثلت خصائصه، وعليه:

- يعرف التمويل غير التقليدي من الناحية القانونية على أنه: إجراء جديد مقنن يتمثل في اللجوء الاستثنائي ولمرحلة انتقالية، حيث تقوم به الحكومة بغرض تسوية المالية العمومية وإعادة التوازن المالي دون التفريط في المشاريع التنموية.[2]
- كما يعرف على أنه اتفاق يقرض بمقتضاه البنك المركزي مبلغ من الدولة للدولة أو إحدى إداراتها مقابل تعهدها بدفع فائدة سنوية ولمدة 5 سنوات.

أما من الناحية الاقتصادية فيعرف التمويل غير التقليدي على أنه:

[1] – التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020).

[2] – د.مختاري مصطفى: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، الملتقى العلمي الوطني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 14نوفمبر 2019، ص 59.

- الاستجابة بشكل عقلاني لحاجيات التنمية البشرية ولإنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية.
- هي تلك المبالغ التي تقترضها الدولة وتتعهد بسداداها وسداد فوائدها وفق محددة.
- هو قضية تسيير اقتصادي لمدة 5 سنوات كأقصى حد ويخضع لمعطيات ودراسات اقتصادية معمقة لاختصاصيين وستتوجه السلطات العامة تدريجيا سنة بعد سنة للتقليص من قيمة هذا التمويل من قبل البنك المركزي، حيث تتمكن من مواصلة عقلنة نفقات التسيير للدولة وتغطية الجباية العادية.

وعليه يعرف التمويل غير التقليدي على أنه "عبارة عن عقد اقتراض عام داخلي زائف متوسط وطويل المدى مبرم بين الخزينة العمومية والبنك الجزائري لمدة 5 سنوات بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو تمويل مباشر للخزينة العمومية حديث النشأة".

صندوق ضبط الموارد:

صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر عام 2000، يصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وتم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وينص القانون على أنه "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302

بعنوان صندوق ضبط الموارد ويفيد في هذا الحساب، أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثانيا في باب النفقات، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي. وينصص القانون على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب، وعلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المادة عن طريق التنظيم، وقد تم اعتماد نصوص تطبيقية وتعديلات في الأطر الخاصة بتسيير الصندوق بداية بالمرسوم التنفيذي رقم 67-02الصادر بتاريخ 6 جوان 2002 والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 302-103 صندوق ضبط الموارد، حيث أشار المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 13 فيفري 2002 على فتح الحساب رقم 103-302 في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، وأن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيس لهذا الحساب[1].

[1] – المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000.

المبحث الثالث: سياسة الدعم الاجتماعي.

المطلب الأول: التحويلات الاجتماعية.

اعتمدت الجزائر على سياسة مالية توسعية ترتكز بالاساس على التوسع في النفقات العامة بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشرع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، وهذا حسب المادة 24 (قانون 17/84، 1984).

الشكل (2-8): القطاعات التي تستفيد من الدعم الاجتماعي في الجزائر

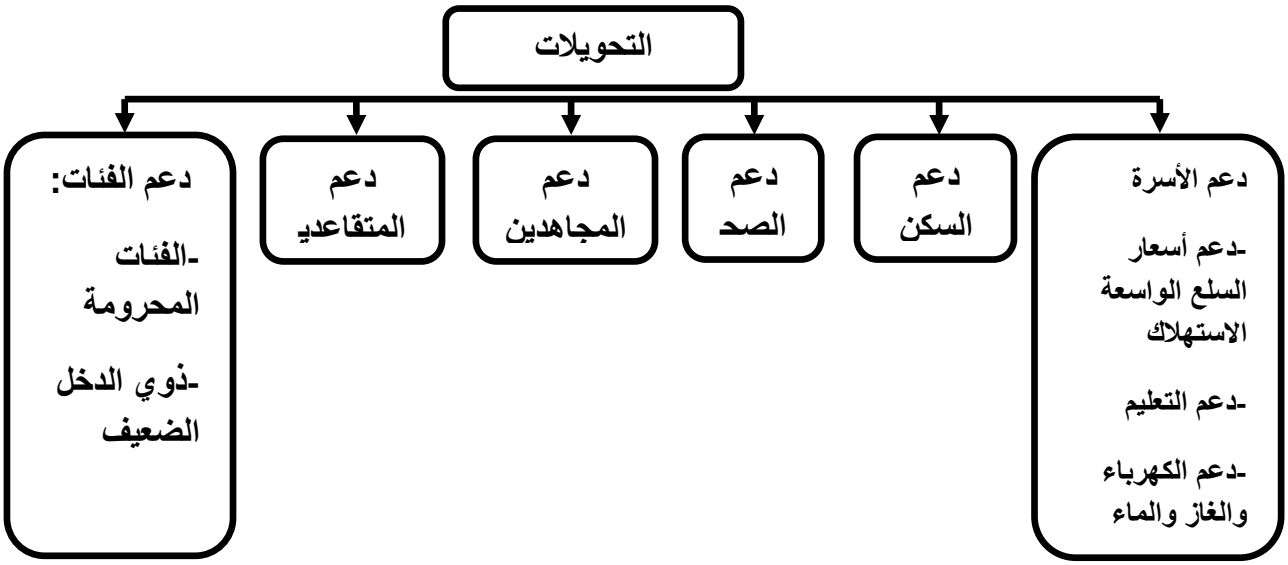

المصدر: (وزارة المالية 2020)

جدول (2-8): التحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات ضمن قوانين المالية في الجزائر (2015-2021) مليار دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع النفقات	8858.1	7984.1	6883.21	8627.77	8557.15	7822
التحويلات الاجتماعية	1711	1840	1630	1760	1763	1798
النسبة %	19.31	23.04	23.68	20.40	20.60	22.98

المصدر: وزارة المالية، الجريدة الرسمية 2015-2016-2017-2018-2019-2020

الشكل (2-9): نسبة التحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات ضمن قوانين المالية في الجزائر للفترة (2015-2020)

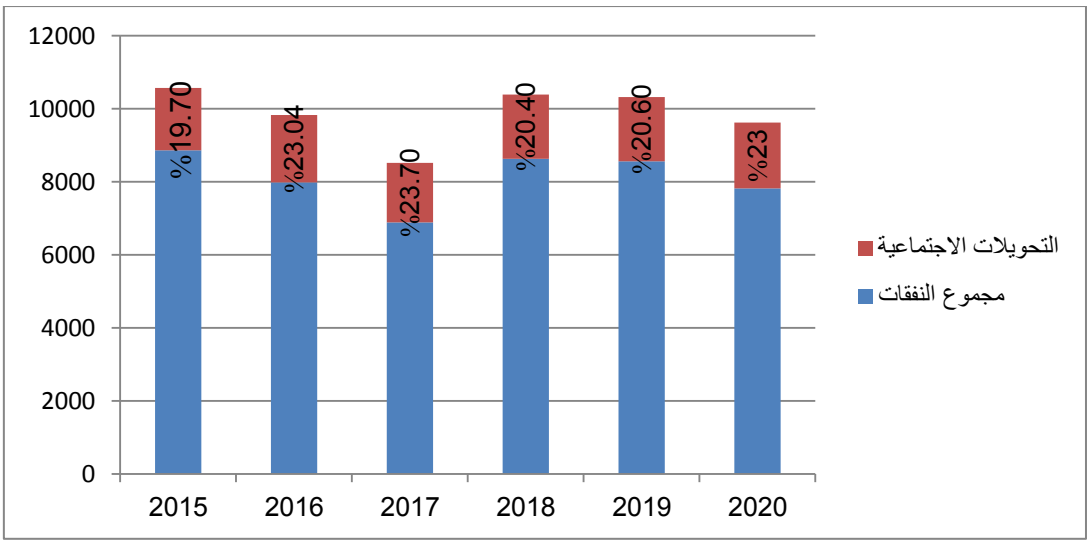

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول

تستحوذ التحويلات الاجتماعية بمختلف أنواعها حصة كبيرة من حجم النفقات في الجزائر إذ تتجاوز 20% وبالتالي تعتبر من الدول الأكثر تدخلا في الحياة الاقتصادية، ويعتبرها البعض كسياسة لشراء السلم الاجتماعي من طرف الحكومات إلا أنها تطرح العديد من السلبيات مثل تفاقم العجز في الميزانية حيث إذا تم التخلي عنها سيكون هناك توازن أو فائض في الميزانية، كما ساهمت سياسة دعم السلع التي تندرج ضمن التحويلات الاجتماعية في انتشار العديد من الظواهر السلبية في

الاقتصاد الوطني على غرار تفسح الفساد والتبذير في الاستهلاك وعمليات تهريب السلع المدعمة، لذلك ننصح بالتخلي على هذا النظام الذي يستفيد منه الجميع من محليين وأجانب أفراد ومؤسسات فقراء وأغنياء، وتوعويضه بدعم عيني للطبقات الفقيرة والمتوسطة لترشيد والحد من زيادته.[1]

المطلب الثاني: تمويل وتطبيق السياسات الاجتماعية

ونذكر منها مايلي: [2]

- دعم الميزانية العامة وهو أكثر طرق التمويل شيوعا، ويتم عادة من خلال إيرادات الضريبة العامة أحيانا، يمكن زيادة ضريبة معينة لأغراض اجتماعية مثل ضريبة الصحة وتأمين أموال الخدمات الطبية.
- الرسوم والمساهمات المتعلقة بالدخل والتي تم توسيعها ومع ذلك فإن معظم البرامج وخصوصا تلك التي تستهدف الفقراء، تتطلب إما مساندة عامة أو إعانات من الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض، مالم تكن رمزية، فإن رسوم المستخدم غالبا ما تؤدي إلى انخفاض حاد في مستوى الخدمات بين المجموعات ذات الدخل المنخفض ولا يوصى بها للخدمات الأساسية.
- التبرعات الخيرية، غالبا ما يكون التمويل الناتج عن التبرعات متقطعا وبالتالي لا يسمح باستدامة البرامج التي تخدم الاحتياجات الملحة لأغلبية المواطنين (مثل توليد الفرص الوظيفية والخدمات الشاملة)..
- اختيار البرامج التي تعالج حدة وعمق المشاكل العاجلة، معوقات التنمية.
- الفوائد الاجتماعية طويلة الأجل والنطاقات الخارجية الإيجابية للتنمية.
- حجم السكان تتم تغطيتهم من البرنامج.

[1] – التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020).

[2] – ازابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ص 20.

خلاصـــــة:

من خلال تقديمنا لهذا الفصل تطرقنا فيه لعدة مواضيع من بينها قانون المالية الذي تحضره الحكومة الجزائرية تحت إشراف وزارة المالية لايكون قابل للتنفيذ إلا إذا طالب بذلك البرلمان وأصدره رئيس الجمهورية لأنه يعتبر عملية تشريعية لوحدها وإنما يعبر عن النظام المالي للدولة وبالتالي سياسة اقتصادية كما تطرقنا إلى المؤشرات الاقتصادية لقوانين المالية في الجزائر كسعر النفط المرجعي الذي يعتبر أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، كذلك معدل سعر الصرف وهو يمثل عنصر من العناصر الرئيسية في توجيه المعاملات الخارجية للبلدان، كما أن احتياطات النقد الأجنبي الذي عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في احتياطاتها من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار البترول ويتم تحديده في نهاية السنة، قانون المالية كما ذكرنا الميزانية والتي هي وثيقة تشريعية سنوية وتقسم إلى قسمين، قسم الإيرادات العامة وقسم النفقات العامة الذي يقسم إلى قسمين الأول خاص بنفقات التسيير والثاني خاص بنفقات التجهيز وهذا موافقة للأطر النظرية للميزانية العامة في معظم الجوانب للجزائر.

خاتمة

خاتمـــــــــة:

يعتبر قانون المالية من القوانين الهامة الذي يجب على الدولة الجزائرية أن تعدل فيه وتعمل على تحسينه فالعجز المالي الذي تعاني منه العديد من اقتصاديات الدول من أبرز المشاكل التي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام وسبب الارتفاع الكبير في النفقات العامة نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى عجز كلي في ميزانية الدولة الجزائرية فقل الانفاق العام وخاصة تجميد المشاريع التنموية الكبرى وهو ما انعكس على نفقات الموازنة العامة حيث انخفضت انخفاضا رهيبا، مما أثر على سياسة الدعم الاجتماعي وباقي السياسات وذلك من خلال تقليص توزيع الثروة وانخفاض مستوى الدخل، ارتفاع أسعار السلع في ظل هذه التداعيات ازدادت الحاجة لإعادة النظر في نظم الدعم الحكومي والتدرج في خطوات إصلاحها بما يتجاوز الجهود السابقة المبذولة حيث اتجهت الجزائر إلى ضبط وترشيد الدعم وإعادة هيكلته من خلال الانتقال من وسائل بديلة أكثر كفاءة وذلك من خلال معالجة العجز المالي في الميزانية بطرق أخرى وبموارد بديلة عن البترول.

نتائــج الدراسة:

بعد مرورنا بمختلف المراحل للبحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- تعتبر الايرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الانفاق العام.

2- تعتبر النفقات العامة أداة ووسيلة للتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

3-سياسة الدعم الحكومي هي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الحياة الاجتماعية.

4-سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجز أغلب سنوات الدراسة نتيجة الارتفاع حجم النفقات الاستثمارية والعمومية والنفقات الجارية وأحيانا لانخفاض الجباية النفطية.

5-مؤشرات الاقتصاد الجزائري تتميز بارتباطها وتبعيتها لقطاع المحروقات ما جعلها عرضة للتقلبات والأزمات المتتالية.

6-الإيرادات في الجزائر غير مستقرة على المدى البعيد لذلك يجب وضع استراتيجية طويلة المدى.

7-اعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياطات مشاريعها التنموية وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الموارد.

اختيار الفرضيات:

- الفرضية 1: "يعتبر الإطار المفاهيمي لقانون المالية كمرجع لتحديد الأهداف.

تم التأكد من صحة الفرضية ويظهر ذلك في الفصل الأول من المبحث الأول من خلاله ذكرنا لأهمية قانون المالية وأهدافه، مكوناته وتأثيراته".

- الفرضية2: يعتبر سياسة الدعم الاجتماعي احدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية".

تم التأكد من صحة الفرضية في الفصل الأول المبحث الثاني من خلاله ذكرنا مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي وأهدافه والآثار المترتبة عنه.

- الفرضية 3: "عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات العامة على الإيرادات.

يتم التأكد من الفرضية في الفصل الأول المبحث الثالث من خلال تعريف عجز الموازني وذكر أنواعه وطرق معالجته.

الاقتراحات والتوصيات:

1- إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الموازنة العامة في الجزائر لمعرفة الوضعية الحقيقية للموازنة.

2- العمل على تنشيط مصادر التمويل الداخلي.

3- باعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبطا بدرجة كبيرة بتغيرات الميزانية العامة.

4- ضرورة إصلاح السياسة المالية وإيجاد التوازن بين ترشيد النفقات العامة وتنويع الإيرادات النفطية.

5- لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الانفاق العام والحد من الانفاق العام الترفي المبالغ فيه.

6- تنشيط دور الأسواق المالية وبورصة الجزائر لخلق بدائل وفتح آفاق جديدة.

7- إعادة النظر في سياسات الإعفاءات الضريبية والجمركية.

8- وضع سياسة رشيدة لاستغلال واستثمار الايرادات وتنميتها.

9- ترشيد الانفاق العام وذلك من أجل الحد من عجز الموازنة لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة في ظل عدم توفر شروط عمل المضاعف.

10- تشجيع الصادرات لبعض المنتجات غير قطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــــــة المراجع:

أولا: الكتب:

1- ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

2- الحسين دردوري، لقليطي، أساسيات المالية العامة، ط1، دار حميثرا، جمهورية مصر العربية.

3- دنيدني يحي، المالية العمومية، ط2، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.

4- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية،2017.

5- علي كنعان، الاقتصاد المالي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2008-2009.

6- محمود حسين الوادي، المبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة، عمان،2007-2010.

7- نزار العيسي، ابراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، مكتبة الحامد للنشر والتزيع، ط1، 2006، عمان.

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

1-ربيع ضيفة، سعودي سارة، انعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005-2018،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف،2020.

2-خمري محمد، معالجة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1993-2016) ، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2017.

3-قسمية مصطفى، أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017.

ثالثا: ملتقيات ومجلات:

1. البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، الأغواط، ديسمبر 2019، العدد2.
2. بلمصطفاوي عمر، قانون المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام الجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد1،2021.
3. توبين علي، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015، العدد 13-2015.
4. سعودي عبد الصمد، التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الأغواط، ديسمبر 2020.
5. طيبي حمزة ونوي نور الدين، انعكاسات عجز الميزانية العامة على الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) في الجزائر للفترة (2009-2018) ملتقى الجلفة حول سياسة المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2019.
6. مختاري مصطفى: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، الملتقى العلمي الوطني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 14نوفمبر 2019.

رابعا: القوانين والمواد:

1. المادة 1 من قانون 84-17

2. المادة 3 من قانون 84-17

3. المادة 2 من قانون 84-17

4. قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

5. المادة 70 من قانون 84-17

6. المادة 11 من قانون 84-17

7. المادة 5 من قانون 21/90

8. المادة 6 من قانون 21/90

9. المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000.

10. نص المادة 98 من دستور 1996.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1- https ://www.startimes.com

الملاحق

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2021

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.254.158.162
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	61.639.866
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	997.330.825
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	401.985.672
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	29.618.500
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	308.956.650
المجموع الفرعي (1)	**2.651.704.004**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	35.397.324
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	156.800.000
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	50.000
المجموع الفرعي (2)	**192.247.324**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	565.000.000
المجموع الفرعي (3)	**565.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.408.951.328**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	1.919.231.097
المجموع العام للإيرادات	**5.328.182.426**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.180.694.000
مصالح الوزير الأول	4.498.985.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	39.843.200.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	555.565.924.000
العدل	82.385.764.000
المالية	88.844.915.000
الطاقة	62.212.609.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	268.450.000
المجاهدين وذوي الحقوق	235.317.071.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.453.234.000
التربية الوطنية	771.349.354.000
التعليم العالي والبحث العلمي	370.596.356.000
التكوين والتعليم المهنيين	51.568.735.000
الثقافة والفنون	15.241.761.000
الشباب والرياضة	38.060.439.000
الرقمنة والإحصائيات	150.000.000
البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية	2.288.950.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	132.651.092.000
الصناعة	4.536.161.000
المناجم	2.097.763.000
الفلاحة والتنمية الريفية	224.454.908.000
السكن والعمران والمدينة	17.484.735.000
التجارة	16.224.651.000
الاتصال	18.179.761.000
الأشغال العمومية	16.429.247.000
النقل	7.802.104.000
الموارد المائية	13.929.430.000
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	3.244.688.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	410.672.176.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	163.123.879.000
العلاقات مع البرلمان	228.953.000
البيئة	2.426.351.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.329.987.000
الصناعة الصيدلانية	327.000.000
المجموع الفرعي	**4.620.969.327.000**
التكاليف المشتركة	693.537.202.000
المجموع العام	**5.314.506.529.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	—	3.692.317
المناجم والطاقة.....	1.820.000	1.820.000
الفلاحة والري.....	46.563.940	214.972.239
دعم الخدمات المنتجة.....	52.332.900	54.615.196
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	380.636.944	588.064.297
التربية والتكوين.....	94.349.228	122.154.192
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	40.986.844	116.718.336
دعم الحصول على سكن.....	193.755.820	434.244.266
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.710.445.676**	**2.236.280.843**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	395.583.535
احتياطي لنفقات غير متوقّعة.....	171.740.000	166.660.545
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**171.740.000**	**562.244.080**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.882.185.676**	**2.798.524.923**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Economiques

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بطاش السعيدة المولود(ة) بتاريخ: 1996/04/09 ب: أولاد حملة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200389355 الصادرة بتاريخ: 2016/11/24 عن: دائرة أولاد دراج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: تجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": واقع القانون الكلية بين سياسة الدفع الإجباري والدفع الكتروني 2015 - 2021

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Economiques

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن عيزة منال ..... المولود(ة) بتاريخ: 1996/07/12 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 205244 الصادرة بتاريخ: 2016/11/24 عن: بلدية بوثرة

المسجل بالسنة الثانية ماسترشعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: اعداد قانون المالية ضمن سياسة الدعم الاجتماعي الاعتماد الجزائري 2015/2020

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/6/20

التوقيع والبصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

تم بحمد الله

الملخص:

يعتبر قانون المالية تقرير سنوي للتوازن الاقتصادي والمالي والتنائج المحصل عليها ، و أن سياسة الدعم الاجتماعي هي إحدي الأدوات التي تستخدمها الدول للتأثير على الحياة الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة الى معالجة العجز الموازني بغية ترشيد الانفاق العام، حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى الجانب النظري الذي جاء بعنوان الاطار النظري والمفاهيمي لإعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني (ماهية قانون المالية، ماهية سياسة الدعم الاجتماعي، ماهية العجز الموازني)

اما الجانب التطبيقي كان بعنوان إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني في الجزائر 2015-2021 (المؤشرات الاقتصادية، الموازنة العامة، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر)

وفي الأخير توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها: أن قانون المالية هو المحدد للايرادات والنفقات للنشاط الاقتصادي للدولة بحيث كلما زادت النفقات على الايرادات سجلت عجز.

الكلمات المفتاحية: النفقات ، الايرادات، قانون المالية، العجز الموازني، سياسة الدعم الاجتماعي.

Summary:

The Finance Law is an annual report on the economic and financial balance and the results obtained, and that the policy of social support is one of the tools that states use to influence social life. This study aims to address the budget deficit in order to rationalize public spending.

In this study, we touched on the theoretical aspect that came under the title of the theoretical and conceptual framework for the preparation of the finance law between social support policy and the budget deficit (what is the finance law, what is the social support policy, what is the budget deficit) either The practical side was entitled Preparing the Finance Law between Social Support Policy and the Budget Deficit in Algeria 2015-2021 (economic indicators, the general budget, social support policy in Algeria).

The more expenditures over the revenues recorded a deficit.

Keywords: expenditures, revenues, finance law, budget deficit, social support policy.